[1]الدكتور حيدر المولى

استاذ محاضر في الجامعة اللبنانية

وفي كلية الحقوق في الجامعة الاسلامية

دراسة بعنوان :

مفهوم الحوار وادبياته وخلفياته السياسية لحل الازمات الوطنية :

النموذج الائتلافي السويسري

اولا": في المفهوم،

يؤكد المهتمون بأدبيات التربية بأن الحوار من اهم ادوات التواصل الفكري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي التي تتطلبها الحياة في المجتمع المعاصر، لما له من اثر في تنمية قدرة الافراد على التفكير المشترك والتحليل والاستدلال، كما ان الحوار من الانشطة التي تحرر الإنسان من الانغلاق والانعزالية وتفتح له قنوات للتواصل يكتسب من خلالها المزيد من المعرفة والوعي ، كما انه طريقة للتفكير الجماعي والنقد الفكري الذي يؤدي الى توليد الأفكار والبعد عن الجمود.ويكتسب الحوار اهميته من كونه وسيلة للتآلف والتعاون وبديلا" عن سوء الفهم والتقوقع والتعسف.

ومفهوم الحوار في اللغة يقصد فيه الجواب،وقيل المحاورة: المجاوبة والتحاور والتجاوب.

واصطلاحا": حوار يجري بين اثنين او اكثر حول موضوع محدد للوصول الى هدف معين .

ولقد اكد الدين الاسلامي على قيمة الحوار واهميته في حياة الشعوب ، وذلك من خلال ما ذكره الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز حيث قال سبحانه : " ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن". وهذا توجيه حكيم بأهمية استخدام الحكمة والحوار في دعوة الناس الى طريق الحق من خلال الحوار الهادف، والتذكير بالله والمجادلة بالكلم الطيب . مما يشير الى قيمة كبيرة في حياة كل انسان، وهي استخدام الكلمة الطيبة والدعوة الصادقة في التعامل مع الناس وفي

حوار الآخر، وفي التأكيد على قيمة الرفق بالآخر والصبر وإظهار محاسن الدين بالقدوة الحسنة.

وبناء" على ما تقدم ، وبما ان الحوار اصبح حاجة انسانية وعلما" يدرس ، ومهارة تكتسب. فإن هناك اسسا" لهذا العلم ينطلق من خلال التعرف على مفهوم الحوار وانواعه واهميته في حياتنا اليومية، سواء اكان الحوار معدا" له من قبل او من خلال الحوار التلقائي البسيط الذي يجري بين الناس دون اعداد او ترتيب. ويعمل الحوار على تهميش ثقافة تاحادية التفكير والإقصاء الذي يمارسه البعض تجاه الآخر ، مما يساعد على التعرف على الآراء المطروحة واسباب طرحها لكي يسهل الحوار من خلالها للوصول الى إظهار الرأي وبيان وجاهته وقيام الحجة على الطرف الآخر .

وتظهر اهمية الحوار بأنه حاجة انسانية مهمة يتواصل فيها الانسان مع غيره لنقل آرائه وافكاره وتجاربه وقيمه ، كما ان الشعوب اصبحت في حاجة ماسة لنقل حضارتها من خلال الحوار ، كما ان الحوار يساعد الانسان الى تقوية الجانب الاجتماعي في شخصيته من خلال حواره مع الآخرين وتواصله معهم ، كما ان العصر الذي نعيش فيه اصبح لزاما" على الانسان ان يدرك مهارة الحوار من خلال ظهور القنوات الفضائية ، فأصبح في عالم متسارع من الاكتشافات العلمية والانفجارات المعرفية في جميع مجالات الحياة.

ثانيا": في انواع الحوار :

*الحوار الوطني : هو الحوار الذي يجري بين ابناء المجتمع لمناقشة القضايا الوطنية من خلال مؤسسات المجتمع المدني او الامني . وقد يكون في مؤسسة عامة تعنى بالحوار الوطني مثل مجالس الشعب (البرلمانات).

* الحوار الديني : وهو حوار يجري بين مجموعة من الناس ينتمون الى ديانات مختلفة، للتعرف على مضامين ومفاهيم تلك الديانات ، وبالتالي الوصول الى ازالة الالتباسات والتناقضات الحاصلة في موقف تلك الاديان من المسائل الخلافية المطروحة على بساط البحث والتفسير ، وذلك عبر تقريب وتكريس المشتركات في المواقف الفقهية ، وعدم التعصب والتمسك بالآراء المتناقضة في التفسير الفقهي. بما يضمن الوصول الى الاهداف المشتركة من الحوار الا وهو تقديم الدين بصورة عامة كوسيلة لإصلاح الخلل الحاصل وإعمال التنظيم المتوازن لمعاملات الناس كافة بما يحقق اهدافه النبيلة والسامية في حفظ حقوق البشر وكراماتهم.

* الحوار الاقتصادي : ويعنى هذا الحوار بالجوانب الاقتصادية التي تتناول المواطن او المؤسسات الاقتصادية ، وتتخذ هذه الحوارات ادوات متعددة من خلال اللقاءات المتلفزة ، او من خلال المنتديات والمؤتمرات الاقتصادية...الخ.

*الحوار التربوي : تعمل المؤسسات التربوية في تحديد العديد من الموضوعات التربوية للحوار حولها مع المعنيين بالشأن التربوي من مفكرين ومثقفين وباحثين وتربويين. ومن اهم هذه الحوارات المؤتمرات التربوية السنوية، او لقاءات الجمعيات المتخصصة مثل جمعية جستن التربوية ، ولقاءات الاشراف التربوي. وتعمل هذه الحوارات على نشر الرؤى والافكار التربوية وتصحيح المفاهيم الخاطئة.

* الحوار الامني : وهي الحوارات التي تعقد في المؤسسات الامنية لمناقشة القضايا التي تهم المجتمع وتعمل على التواصل معه من خلال المؤتمرات والندوات والبحوث الامنية لمناقشة مواضيع الجريمة، والحرائق ، وحوادث السير والمخدرات ، وغيرها للوصول الى حلول . والاستفادة من الاطروحات والابحاث التي تنشر للوصول الى تكامل في الخدمات الامنية.

* الحوار السياسي : وهذه الحوارات مهمة في حياة الدول والعالم كله ، إذ ان هذه الحوارات تعمل على مناقشة قضايا الحدود ومشكلاتها، وتعمل على ايقاف الحروب وتبعاتها ، كما انها تعمل على عقد اتفاقيات صلح ومعاهدات بين الدول وغيرها.

* الحوار الاجتماعي : وهي حوارات تعقد في المؤسسات الاجتماعية لمناقشة القضايا الاجتماعية ، من خلال المؤسسات الحكومية والمؤسسات الاهلية.

* الحوار الثقافي : مجموعة من الحوارات تعقد في المنتديات والمحافل الثقافية من خلال الندوات الثقافية او المؤتمرات التي تعقد وتستخدم فيها وسائل الاعلام المتنوعة لنشر الافكار والمعلومات والقوانين الجديدة وغيرها.

* الحوار التلقائي : وهي اكثر الحوارات التي تجري في حياتنا اليومية من خلال لقاءاتنا في المناسبات الاجتماعية والمنازل ، وفي اتصالاتنا الهاتفية . وهي حوارات متنوعة وغير مركزة تبدأ فجاة وتنقطع غالبا"،لا تركز على موضوع محدد ولا تتوصل الى نتائج محددة.

ويؤكد المهتمون بالحوار بأن من اهم اسباب نجاح الحوار يعود الى إدراك المحاورين الى آداب الحوار والى فنياته الموصلة الى الهدف. ومن اهم آداب الحوار ان يكون المحاور حاضر الذهن مركزا" في الطرح ، وألا يقاطع الطرف الآخر ولا

يسابقه بالحديث ، ولا يرفع صوته، وأن يحسن النية بالطرف الآخر ولا يظهر السيئ به ، لأنه حضر لكي يطرح رأيه للوصول الى الحقيقة ، ويحدد الموضوع مسبقا" بين المتحاورين لكي يسهل التركيز في الطرح للوصول الى النتيجة الايجابية ، وان يركز المحاور على موضوع الحوار وليس صاحب الحوار. من اجل ان يكون الحوار موضوعيا" ومحققا" للهدف ، وليس من اجل تحقيق انتصار شخصي لأي طرف على الآخر ، وان تستخدم الكلمات الجيدة بين المتحاورين ، والتحلي بالشجاعة في تقبل الرأي الآخر ، وعدم الإساءة للآخرين بالعبارات او الإشارات.

وتعد الحوارات الناجحة عندما يؤكد المحاور على فنيات الحوار الناجحة ، وتتمثل في التركيز على استخدام الارقام والاحصائيات الدقيقة والحديثة واستخدام الرسوم البيانية التي تحدد تسلسل الموضوع وتفاعلاته ،وان يكون لديه مؤشرات مهمة في طرحه لبعض المواضيع وذلك من خلال استقرائه للموضوع . ويجب ان يقلل المحاور من الانطباعات الشخصية في حديثه وحواره ، كما يعد استخدام التقنية في حواره امرا" مهما" من خلال زيادة التفاعل في طرحه وعرض افكاره بشكل ايجابي ، وتعد فنية مهارة الاستماع مؤشرا" رائعا" لاستمرار الحوار والوصول للهدف. كما ان تحديد موضوع الحوار والهدف منه مؤشر لإصدار الحكم على نجاح الحوار بوجه عام...

ثالثا": في مفاعيله السياسية على حل الازمات الوطنية:

التجربة السويسرية

يتجلى من زاوية اخرى هامة في حياة النظم السياسية وديمقراطيتها واستقرارها ، المشهد السياسي الوطني الجامع للتجربة السويسرية ،والمعبر عنها جليا" بفاعلية الحوار السياسي الوطني الداخلي بين جميع مكوناته السياسية مجتمعة" في إطار ما يسمى " بالتسوية التاريخية"، التي قامت على اساس الاستفادة التامة من المشتركات الوطنية في الخصوصيات لجميع الفئات والهويات القومية المتنافسة التي يتكون منها المجتمع السياسي السويسري، بحيث تتحدد بعوامل ومشتركات في العادات والتقاليد والتفاعل مع الجغرافيا والإقليم الوطني ، فضلا" عن الأزمات والصراعات الداخلية والذاكرة الجماعية التاريخية للحروب والصراعات التي تنازعت اطراف الصيغة المجتمعية وفئاتها المختلفة . تضاف اليها بالمحصلة العوامل الدينية الجامعة بأبعادها السلمية التي تتجاوز الفئويات العصبية والدينية المتناحرة للقوميات والإثنيات المتعددة ، وترقى بدورها الى مستويات سياسية من الانفتاح والاعتدال، الذي خلق بدوره على المسرح السويسري مساحات متوازنة من الوفاق والتضافر والتفاعل والحوار الوطني بين جميع مكوناته وفئاته المجتمعية. مما ساهم هذا الامر بجدية

بوضع استراتيجيات وطنية للإصلاح السياسي ، تترجم معالمه من خلال وضع أسس ومرتكزات دستورية توافقية يقوم عليها النظام السياسي في سويسرا ، تتحدد خلالها طبيعته الفدرالية المجلسية المطبقة على اساس قواعد ديمقراطية (نصف مباشرة ومباشرة)، ومطعمة بركائز توافقية تعزز وتحصن بدورها الاستقرار السياسي للمنظومة الائتلافية السويسرية وديمقراطيتها في الاستجابة لتطلعات ومصالح الشعب السويسري.

وعليه، يبقى ان نتطرق هنا بشيئ من التفصيل الى ابرز العوامل المؤثرة في تشكيل المنظومة الائتلافية التوافقية في سويسرا، والتي تستخلص بالكامل عبر استعراض للركائز والقواعد التوافقية التي طبعت مواد الدستور السويسري الصادر بالإصلاحات الدستورية لعام ٢٠٠٠. هذه الاصلاحات بركائزها التوافقية قد عكست حقيقة خيارات استراتيجية وطنية موحدة لمجموع الشعب السويسري بفئاته وقومياته الثقافية المتنوعة، وشكلت في الواقع منعطفا" جديدا" وهاما" في انجاز التسوية التاريخية بفصولها النهائية التي اظهرت بدورها قدرة الشعب السويسري وإرادته الصلبة على مواجهة التحديات والأزمات السياسية التي تعصف بنظامه السياسي الذي يرعى مجتمعه السياسي المتعدد.

ومن هنا ، فإن اهم العوامل المؤثرة في تشكيل المنظومة الائتلافية السويسرية ، والتي تشكل بدورها ركائز الصيغة التوافقية التي ابتدعها الدستور السويسري في إصلاحاته الأخيرة للحل المرتجى للأزمات السياسية الحاصلة ، يمكن تحديدها بالآتي:

أولاً: العوامل المتعلقة بالنصوص الدستورية .

تعود أصول الاتحاد السويسري إلى العهد الاتحادي لعام ١٢٩١. وقد تمّ إصدار أول دستور سويسري عام ١٨٠٣، استُبدل بمعاهدة اتحادية في عام ١٨١٥. ثم استبدلت المعاهدة عام ١٨٤٢ بدستور اتحادي، تبعه دستور عام ١٨٧٤. وقد دخلت على هذا الأخير تعديلات جزئية كثيرة انتهت بمراجعة شاملة تضمنها الدستور الحالي المعمول به منذ أول يناير عام ٢٠٠٠.

يُعتبر الدستور المكتوب إنجازاً جوهرياً للدولة الديمقراطية المبنية على القانون . فهو المرجع القانوني الأعلى للدولة إذ يُبيّن القيم الأساسية للجماعة ويُحدِّد أهم مبادئ العيش المشترك في حرية وسلام.

يوضح الدستور الاتحادي الجديد أسُس النظام السياسي السويسري المتمثِّل في دولة قائمة على سيادة القانون والحرية والرفاه الاجتماعي والديمقراطية المباشرة والدولة الاتحادية. فهو يضمن الحقوق الأساسية للإنسان ويحميه من الاستبداد، ويحدِّد المهام الموكلة إلى كل من الاتحاد والمقاطعات. كما يؤكد على حق مشاركة

الشعب ويوضح سلطات الجمعية الاتحادية والمجلس الاتحادي والمحكمة الاتحادية. يحتوي الدستور الاتحادي الجديد[٢] على ديباجة، وهي عبارة عن تقديم رسمي للدستور، يتبعها ستة أبواب. الباب الأول يحدد طبيعة الاتحاد السويسري الذي يرتكز على أربعة عناصر أساسية هي الدولة الاتحادية وأهداف الاتحاد واستقلالية المقاطعات والتعددية اللغوية.

ويتناول الباب الثاني الحقوق الأساسية وحقوق المواطنة والأهداف الاجتماعية التي تلزم كل من الاتحاد والمقاطعات. ويُحدِّد هذا الباب قرابة ثلاثين حقاً أساسياً والضمانات الإجرائية التي يمكن للفرد أن يُطالب بها أمام المحاكم أو الإدارة. أما الأهداف الاجتماعية فهي إرشادات لصياغة تشريعات بشأن التعليم والصحة والعمل والسكن والضمان الاجتماعي والحماية الخاصة بالعائلات والأطفال . ولا يجوز للأفراد الاعتماد على هذه الأهداف لمطالبة الدولة بخدمات كحق شخصي.

ويوضِّح الباب الثالث نظام سويسرا كدولة اتحادية. فينظم أولاً العلاقة بين الاتحاد والمقاطعات والمبدأ الأساسي هو قيام الاتحاد بإنجاز المهام التي تتطلب إجراءات موحَّدة أو التي تتجاوز إمكانيات المقاطعات. وأما المقاطعات, فيمكنها مُمارسة المهام التي لا يسندها الدستور للاتحاد. وعلاقة الاتحاد بالمقاطعات هي علاقة تعاون واحترام متبادلين . هذا ويصف الدستور وضع البلديات التي تُكوِّن مع المقاطعات والاتحاد البناء الثلاثي للدولة. ويحتوي الباب الثالث أيضاً على شرح مُطوّل لاختصاصات الاتحاد في مجالات مثل حماية البيئة والصحة والمرور. وفيه كذلك مبادئ اقتصاد السوق. ويتناول في فصله النهائي الأمور المالية موضحاً المبادئ المتعلقة بالضرائب التي يفرضها الاتحاد.

ويُوضح الباب الرابع الحقوق السياسية على مستوى الاتحاد وخاصة المبادرة الشعبية والاستفتاء . ونُشير هنا إلى أن الشعب السويسري يتمتع بحق المشاركة السياسية بصورة أوسع من أي شعب في أي دولة أخرى. ويحتوي الباب الخامس على البنود الخاصة بالسلطات الاتحادية ، إذ يحدِّد تنظيم وإجراءات عمل الجمعية الاتحادية والمجلس الاتحادي والمحكمة الاتحادية. وأما الباب السادس فإنه يحتوي على بنود تتعلق بمراجعة الدستور وبنود مؤقتة أخرى. فهذا الباب يُبيِّن إجراءات المراجعة الجزئية والكليّة للدستور الاتحادي وبداية العمل به كما أنه يُسرد مواد الدستور السابق التي تبقى مؤقتاً سارية المفعول.

وتجدر الإشارة في هذا المجال، بأنه حاولنا من خلال استعراض فحوى ومضمون ما احتواه الدستور الاتحادي السويسري ، أن نلقي الضوء بصورة رئيسية على النصوص الدستورية الجديدة والقواعد التي تشكِّل بحد ذاتها عوامل أساسية ومؤثرة في تشكيل الحكومات الائتلافية في سويسرا . إذ يبدو في هذا الإطار أن الدستور الاتحادي السويسري بتقسيمه الفدرالي للدولة السويسرية على مستويات

---

(٢) تجدر الإشارة في هذا المجال, إلى أن المصدر الذي استقينا عنه أحكام ونصوص الدستور الجديد للاتحاد السويسري المعمول به منذ أول يناير عام ٢٠٠٠: ترجمة حرفية بالعربية للدكتور سامي الذيب (مستشار في المعهد السويسري للقانون المقارن)، مكتبة العلوم الاجتماعية , الجامعة اليسوعية ، بيروت، ٢٠٠٠.

ثلاث : (الفدرالي – المقاطعة – الولاية)، مع الأخذ بمبدأ احترام الاستقلالية الذاتية للكيانات السياسية المحلية وتكريس صلاحياتها وسلطاتها الدستورية الخاصة بها، فإن هذا الأمر يفسِّر الوجهة الديمقراطية الحقيقية للنظام السياسي السويسري من خلال تكريس وتعزيز مفهوم الديمقراطية التوافقية أو بالأحرى - ديمقراطية المشاركة - ، والتي تقوم بحسب مضمونها وجوهرها على توسيع مشاركة المواطنين في الشؤون العامة أي في السلطة السياسية. ويبدو هذا الواقع من المشاركة السياسية في السلطة إعمالاً للديمقراطية التوافقية في سويسرا – يجد تجسيداً له بصورة واضحة على مستوى الهيكلية السياسية التمثيلية للحكومات الفدرالية سواء أكانت الاتحادية منها أو ما تعرف بالمجلس الاتحادي ، أم المحلية القائمة على مستوى المقاطعات والولايات الفدرالية السويسرية. فجميع هذه الحكومات تتصف بالطبيعة الائتلافية التي تعكس تأثير الواقع السياسي التعددي للمجتمع السويسري استناداً لمكوّناته السياسية التعدّدية. فالمشاركة السياسية على مستوى تركيبة المجلس الاتحادي أو المجلس الفدرالي تبدو أكثر وضوحاً في التعبير عن مظاهر استيعاب واندماج الخصوصيات والاعتبارات الاختلافية التعددية للقوميات اللغوية الثلاث (الألمانية ، الفرنسية والإيطالية) [٣] المكرَّسة على صعيد المكوّنة السياسية الفدرالية السويسرية . إذ يتولى المجلس الاتحادي السلطة التنفيذية دستورياً، وهو يتألف من سبعة أعضاء موزعين على الشكل التالي: أربعة من السويسريين الناطقين بالألمانية – واثنان من الناطقين بالفرنسية وواحد ناطق بالإيطالية . يختارون عادة من زعماء البرلمان، ويتم انتخابهم بالأغلبية المطلقة من قبل مجلسي البرلمان (المجلس الوطني ومجلسي المقاطعات) مجتمعين، ومدة ولاية المجلس الاتحادي ، أربع سنوات – أي طيلة حياة المجلسين – إلا أن التقاليد سارت على أن البرلمان يقوم دائماً بتجديد انتخاب أعضاء المجلس الاتحادي لمدة غير محدودة . وعلى ذلك فأعضاء هذا المجلس لا يتلقون ولايتهم من الشعب مباشرة بل من البرلمان.

من ناحية أخرى وبالمقابل، فإن الدستور الاتحادي السويسري قد عبَّر عن مفهوم المشاركة السياسية من خلال احترامه لمبدأ ذاتية واستقلالية الكيانات السياسية المحلية أي المقاطعات، بحيث أكد في مادته (٤٧) بما معناه: «على أن الاتحاد يحترم استقلالية المقاطعات». وكذلك في المادة (٣) منه والتي نصت بما معناه: «على أن المقاطعات تتمتع بالسيادة طالما أن دستور الاتحاد لم يحد من هذه السيادة، كما تُمارس المقاطعات كافة الحقوق التي لم تُفوَّض إلى الاتحاد». بالمقابل ومن زاوية أخرى، نجد الدستور الاتحادي السويسري يكرِّس مفهوم ومعنى المشاركة السياسية في السلطة في إطار يُسمّيه «التعاون بين الاتحاد والمقاطعات»، إذ نصت المادة (٤٥) منه بما معناه، والتي وردت تحت عنوان : «المساهمة في اتخاذ القرارات على مستوى الاتحاد»، على ما يلي:

« ١) تُساهم المقاطعات في الحالات التي ينص عليها الدستور في بلورة القرارات على مستوى الاتحاد وخاصة فيما يتعلق بتطبيق القانون.

---

(٣) المادة (٤) من الدستور الاتحادي السويسري تنص بما معناه : «على أن لغات الدولة هي الألمانية، والفرنسية، والإيطالية، والريتورومانش».

٢) يُخطِر الاتحاد المقاطعات في الوقت المناسب وبالتفصيل بخططه ويأخذ رأيها في المسائل التي تمسّ بمصالحها».

وكذلك فيما نصت عليه المادة (٥٥) من الدستور الاتحادي السويسري، والتي وردت تحت عنوان: «مساهمة المقاطعات في القرارات المتعلقة بالشؤون الخارجية»، إذ جاءت لتؤكد في نصّها بما معناه على أنه: «**١)** تشارك المقاطعات في بلورة القرارات المتعلقة بالشؤون الخارجية التي تمسّ اختصاصاتها أو مصالحها الحيوية.

٢) يقوم الاتحاد بإخطار المقاطعات في الوقت المناسب وبالتفصيل ويأخذ رأيها.

٣) تزداد أهمية مشاركة المقاطعات في اتخاذ القرار إذا ما كان الأمر يتعلق باختصاصاتها. ويمكن في هذه الحالة إشراك المقاطعات في المفاوضات الدولية بطريقة مناسبة».

وكذلك الأمر فيما نصّت عليه المادة (٥١) منه بما معناه, والتي حملت عنوان: «دساتير المقاطعات»، بحيث جاءت لتصب في إطار ضمانات الاتحاد واحترامه لمبدأ الذاتية والاستقلالية للمقاطعات الفدرالية، من خلال تكريسه الديمقراطي لمبدأ توزيع السلطات بين المكوّنات السياسية الفدرالية في سويسرا، بما يؤمن مفهوم المشاركة السياسية الديمقراطية لكل فئات ومكوّنات الشعب السويسري. إذا جاءت هذه المادة لتنص بما معناه:

«١) يكون لكل مقاطعة دستور ديمقراطي . ويُشترط في هذا الدستور موافقة الشعب عليه وإمكانية مراجعته إذا ما طلب ذلك غالبية الذين لهم حق التصويت.

٢) تتطلَّب دساتير المقاطعات موافقة الاتحاد التي تُعطى لها إذا لم تتعارض هذه الدساتير مع القانون الاتحادي». [...]

من هنا تبدو «الديمقراطية التوافقية» في سويسرا مرتبطة بصورة عضوية بالفدرالية القائمة دستورياً. وهذا الطرح يتماشى مع رأي للأستاذ «توماس فلاينر» أورده في إطار مقالته المعروفة تحت عنوان: «ديمقراطية أكثرية أم ديمقراطية توافقية؟»، والتي جاءت من ضمن فرضيات ثمانية وضعها الأستاذ «توماس» على الفدرالية والديمقراطية في نصوص البناء الدستوري الأوروبي . وذلك من خلال قوله:

«[…] Ainsi la démocratie de consensus En Suisse est étroitement lieé au fédéralisme, dans la mesure où les deux sont complémentaires.

Conclusion: L'Europe future doit tendre vers une démocratie de consensus plutôt que vers une démocratie majoritaire»[(1)].

---

(1) Thomas FlEINER: L'article: «huit thèses sur le fédéralisme et la démocratie

«[...] إذاً الديمقراطية التوافقية في سويسرا هي مرتبطة بصورة واسعة بالفدرالية، في حدود حيث الاثنتين تُعتبران مكملتين لبعضهما البعض. نستنتج بأن أوروبا مستقبلاً يُفترض أن تتجه نحو ديمقراطية توافقية أكثر من توجهها نحو ديمقراطية أكثرية».

ثم يستفيض الأستاذ «توماس فلاينر» في شرحه وتحليله لمدى ارتباط الديمقراطية التوافقية بالفدرالية القائمة في سويسرا والذي نؤيده من خلال ما ذهب إليه من تحليل في إطار هذا الطرح، إذ تبدو الفدرالية السويسرية بالنسبة إليه تختلف في بعض معانيها عن المفهوم التقليدي للديمقراطية الأكثرية: فهي تحدِّد سلطة الأغلبية البسيطة . والمبدأ نفسه بحسب تفسيره للديمقراطية السويسرية لا يرتكز مطلقاً على البحث عن أغلبية مكوَّنة من ٥١ % ، لكن بالأحرى على البحث عن توافق بين النخب السياسية. في الواقع هي الديمقراطية المباشرة التي تفرض اتباع مثل هذه الأصول والإجراءات . ويذهب بالنتيجة إلى القول بأن سويسرا بحسب الواقع تعتبر الديمقراطية كنظام سياسي يسمح باحترام الحرية السياسية والاستقلالية الذاتية في الإطار نفسه الذي يضعه هذا النظام. هذه الذاتية أو الحرية السياسية بحسب رأيه ، هي أيضاً تبدو أكثر أهمية حيث تمكن الأفراد من اتخاذ القرارات على المستوى ذاته لمجموعة محددة. إضافةً إلى الصلاحيات الممنوحة للسلطات المحلية والكانتونية (أي سلطات المقاطعات والولايات). إذ تبدو أيضاً في هذا المجال الاستقلالية الذاتية للأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات أقلية هي كبيرة، لأنهم يستطيعون ممارسة صلاحياتهم بفعالية أكبر على مستوى الجماعة الصغيرة(٤).

ومن هذا المنطلق وبعد استعراضنا المفصَّل للعوامل الدستورية المؤثرة في تشكيل الحكومات الائتلافية في سويسرا ، من خلال عرض بعض النصوص الدستورية التي تتعلق بهذا الموضوع، والتي تؤكد على إعمال الديمقراطية التوافقية على مستوى المؤسسات السياسية الفدرالية في سويسرا بصورة عامة. فإننا في هذا المجال سوف نحاول أن ننتقل في المبحث التالي إلى معالجة عامل آخر من العوامل المؤثرة في تشكيل الحكومات الائتلافية في سويسرا ألا وهو «النظام الانتخابي النسبي»، إذ أن هذا النظام – كما سنرى لاحقاً – قد أدّى تكريسه إلى تعزيز الديمقراطية التوافقية في سويسرا من خلال توسيع نطاق المشاركة السياسية للمواطنين في السلطة، الأمر الذي أدّى بدوره إلى تحقيق الاستقرار السياسي على مستوى المنظومة السياسية الفدرالية السويسرية.

ثانياً: واقع النظام الانتخابي النسبي وأثره المباشر على الائتلاف الحكومي.

إن الدستور الفدرالي السويسري باعتماده النظام الانتخابي النسبي لانتخاب أعضاء الجمعية الاتحادية المؤلفة من مجلسين وهما: المجلس الوطني ومجلس

---

dans l'article contexte de la construction europeénne». , 2e Thèse: «Démocratie Majoritaire ou Démocratie de consensus?», Dans: Patrice Gélard: «Mélanges Droit constitutionnel», Études rassemblées et coordonneés par Patrick Fraisseix , Librairie Générale de droit et de Jurisprudence, E. J. A. , Paris, 1er edition , 1999, p: 380.

Thomas Fleiner: Op. cite; page: 380. (٤)

المقاطعات، من شأنه تحقيق الديمقراطية التوافقية على المستوى الفدرالي للدولة والمجتمع السياسي السويسري، من خلال توسيع مشاركة المواطنين على كافة طروحاتهم وآرائهم السياسية والإيديولوجية في السلطة، الأمر الذي يترتب عليه بروز ظاهرة التعددية الحزبية في سويسرا والتي تلعب الدور الأبرز في تشكيل الحكومات الائتلافية المفترضة، باعتبار أنه لا يستطيع أي حزب سياسي في ظل اعتماد وتطبيق النظام الانتخابي النسبي من الحصول على الأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان والتي تخوّله تشكيل الحكومة بمفرده، إذ لا بد في هذا المجال من ائتلافه مع عدة أحزاب سياسية أخرى قائمة من أجل تشكيل الحكومة الائتلافية. بحيث يجري تمثيل كل حزب سياسي داخل الائتلاف الحكومي نسبياً أي بحسب عدد المقاعد التي حصل عليها داخل البرلمان.

إذاً يمكن القول بأن اعتماد النظام الانتخابي النسبي في ظل الازدواجية البرلمانية المطبقة في سويسرا ، من شأنه أن يعزِّز واقع المشاركة السياسية ، وبالتالي أن يشكِّل معياراً أساسياً في بناء السلطة والمؤسسات السياسية الفدرالية في سويسرا, ومن هنا تبدو الحكومات الائتلافية المشكَّلة في سويسرا عموماً في ظل تطبيق النظام الانتخابي النسبي، أكثر استقراراً بفعل إعمال قاعدة المشاركة الديمقراطية الفعّالة في السلطة والتي يوفِّرها هذا النظام الانتخابي المعتمد.

بالمقابل فإنه يمكن القول في المجال , بأن الازدواج البرلماني يُعتبر أكثر ملاءمة للفدرالية المكرَّسة دستورياً في سويسرا, إذ كان من شأنه بحسب رأينا أن يعمِّق الديمقراطية كمُعطى وسلوك سياسي عبر توسيع المشاركة الديمقراطية في السلطة, وتحفيز عامل التوافق بين النخب السياسية والحد من النزاعات بين القوميات الاثنية واللغوية المتعددة على صعيد المجتمع السياسي السويسري. فالتمثيل الانتخابي النسبي إلى جانب الازدواجية البرلمانية المطبقة في سويسرا تُساهم بصورة فعالة في التمثيل السياسي والتعبير الحقيقي عن كافة الآراء السياسية بما يضمن احترام آراء الأقليات وضمان تمثيلها السياسي المتوازن على مستوى المؤسسات السياسية الفدرالية في سويسرا. وهذا الطرح يتماشى مع تحليل للدكتور: «Philippe Ardant» في مؤلفه بالفرنسية بعنوان: «Institutions politiques & Droit Constitutionnel»، والذي يحدِّد من خلاله مفاعيل اعتماد النظام الانتخابي النسبي وانعكاساته على واقع التمثيل السياسي ، إذ يستنتج من خلاله قوله:

«Alors que le scrutin majoritaire uninominal est un «miroir brisé» la représentation proportionnelle donne une «photographie» plus fidèle du pays, les minorités ne sont pas étouffeés, elles sont représenteés là où se prennent les décisions: la justice est respecteé, la démocratie est mieux réaliseé puisque même les petits courants de l'opinion se faire entendre, participer, être associés aux débats du parlement»[(1)].

«إذاً إن الاقتراع الأكثري أحادي الاسم هو «مرآة مشوهة»

(1) Philippe Ardant: «Institutions Politiques & Droit constitutionnel», Opp. Cité, «la représentation proportionnelle», p: 210.

التمثيل النسبي يُعطي صورة أكثر إخلاصاً للبلد , الأقليات هي غير مخنوقة , هي ممثّلة هناك حيث تؤخذ القرارات: العدالة محترمة, الديمقراطية محققة بصورة أفضل إذ نفسها آراء التيارات الصغيرة يُفترض سماعها، ممثلة ، ومشاركة في مناقشات البرلمان».

والجدير بالذكر في هذا الإطار بأن الدستور الاتحادي السويسري، قد حدد أصول تنظيم الجمعية الاتحادية والطرق والآليات الانتخابية المعتمدة لانتخاب عضوية مجلسي الجمعية الاتحادية أي مجلسي الشعب (المجلس الوطني) ومجلس المقاطعات . فالمادة (١٤٨) من الدستور الاتحادي، نصّت بما معناه على أن : «١) الجمعية الاتحادية هي أعلى سلطة في البلاد دون الإخلال بحقوق الشعب والمقاطعات.

٢) تتكوّن الجمعية الاتحادية من مجلس الشعب ومجلس المقاطعات ولكل من المجلسين اختصاصات متساوية»[٢].

وأيضاً نصت المادة (١٤٩) من الدستور الفدرالي السويسري بما معناه على أنه: «١) يتكوّن مجلس الشعب من مائتي عضو من ممثلي الشعب.

٢) يتم انتخاب الممثلين من قبل الشعب مباشرة طبقاً للنظام النسبي كل أربع سنوات.

٣) تشكِّل كل مقاطعة دائرة انتخابية.

٤) تُوزَّع المقاعد على المقاطعات تبعاً لتعداد سكانها ولكل مقاطعة مقعد واحد على الأقل».

كذلك نصت المادة (١٥٠) من الدستور الاتحادي على أنه: «١) يتكون مجلس المقاطعات من ستة وأربعين ممثلاً عن المقاطعات.

٢) يكون لكل من مقاطعات أوبفالدن ونيدفالدن ، ومدينة بازل وريفها، وابنزل الخارجية والداخلية ممثِّل واحد بينما تنتخب كل مقاطعة أخرى ممثلين. ٣) تضع المقاطعات التشريعات المتعلقة بانتخاب ممثليها في مجلسي المقاطعات».

يبدو أن استعراض النصوص الدستورية المرتبطة بالهيكلية السياسية لانتخاب أعضاء مجلس الشعب ومجلس المقاطعات، تحتِّم علينا إيراد بعض الملاحظات العملية والتي لا بد من ذكرها في هذا المجال:

أ – مزايا وعيوب طريقة انتخاب المجلس الوطني (مجلس الشعب).

١ ـ مزاياه:

يُحقق التمثيل النسبي تمثيل الشعب تمثيلاً صحيحاً لأنه يحقِّق إحساس الفرد بالعدالة السياسية. ويُضاف لذلك أنه لا يُتيح لحزب واحد ـ كما قدمنا سابقاً – بأن

---

[٢] **الجدير بالذكر في هذا المجال، ومن باب التذكير فقط، بأن أحكام الدستور الاتحادي السوسري المعمول به منذ أول يناير عام ٢٠٠٠، قد استقينا ترجمته العربية عبر مؤلَّف صدر حديثاً للدكتور سامي الذيب، مرجع سبق ذكره في موقع آخر من البحث.**

ينفرد بالحصول على الأغلبية والسيطرة على مقاليد الحياة السياسية مما يضطر الأحزاب إلى الدخول في تحالف فيما بينها ويُعطي هذا النظام الفرصة للمعارضة البنّاءة والقوية.

٢ – عيوبه:

لا بد من تحديد حجم الدوائر الانتخابية بصورة مصغّرة , تمكِّن الناخب من العلم بمَنْ يختاره، ويُضاف لذلك أن المقاطعات الكبيرة صاحبة العدد الأكبر من النواب تتقدم فيها الأحزاب بقوائم تضم عدداً من المرشحين يتراوح بين ٢٠ – ٣٥ مرشحاً وقد يكون أغلبهم غير معروفين للشعب – كما أن هذا النظام يؤدي إلى كثرة عدد الأحزاب وتعددها، مما قد يؤدي إلى صعوبة وجود أغلبية برلمانية ، مما قد يؤدي إلى إعاقة العمل التشريعي والحكومي معاً، بل قد يصل الأمر في حالة عدم توفر أغلبية برلمانية إلى تكوين حكومة ائتلافية قد يُعيبها عدم الاستقرار , وهذا مرده عدم قدرة الأحزاب على التعايش في إطار واحد من التعاون.

ب – الملاحظات المأخوذة بشأن مجلس المقاطعات.

١ – الملحوظة الأولى:

إن كل مقاطعة سويسرية لها أن تختار نظامها الانتخابي الخاص بها والمستقل ، وهذا يختلف عن معظم ما تأخذ به الدول الفيدرالية التي تأخذ بنظام ازدواج مجلسي البرلمان، وعلى قائمتها في المجتمعات الانكلوسكسونية «الولايات المتحدة الأميركية»، التي تأخذ أنظمة ولاياتها في الانتخابات بنظام موحّد على المستوى الفيدرالي. وكما سبق القول فإن النظام السويسري يشترط دستورياً اتباع الطرق الديمقراطية في الانتخابات.

٢ – الملحوظة الثانية:

الاختلاف حول تسمية المجلس بمجلس المقاطعات فهناك مَنْ يرى تسميته بمجلس الولايات أو الدويلات ، وذلك لعدم الخلط بين كلمة مقاطعة وما يماثلها من كلمات أخرى مثل «مديرية – محافظة» - وخاصة أن الدستور السويسري نص لها على السيادة وتلك ليست من خصائص المقاطعات أو المديريات أو المحافظات[٥] ولكننا نرى رغم وجاهة هذا النقد ودقته، إلاّ أن الذهن ينصرف بصدد كلمة مقاطعة في الاتحاد السويسري إلى الولاية، ولذا فلا ضرر أو غضاضة من تسمية المجلس الذي يمثِّل الدول أعضاء الاتحاد الفيدرالي السويسري بمجلس المقاطعات[٦]. وتجدر الإشارة في هذا المجال ، وبناءً على ما تقدم بيانه في ما سبق من معالجة لواقع تطبيق نظام التمثيل النسبي الانتخابي في سويسرا الفدرالية. فإن هذا النظام الانتخابي المكرّس بتعزيزه وتحقيقه المباشر للديمقراطية التوافقية أو بالأحرى ديمقراطية

---

(٥) د. عبد الحميد متولي: «القانون الدستوري والأنظمة السياسية»، الجزء الأول ، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٦٤، ص: ٢٤٤.

(٦) إذا كانت كلمة canton تعني مقاطعة أو ناحية في اللغة ، فإنها أيضاً تعني في سويسرا الدولة أو الولاية ، وفي هذا المعنى يُراجع القاموس الفرنسي، حيث تضمن في شرح معنى كلمة «canton»

-Petit Larousse illustré, 1987, P. 158.

"En Suisse, chacune des Etats que composent la confédération».

المشاركة الملائمة للمُعطى الفدرالي السويسري ، فيكون بذلك هذا النظام قد ساهم بصورة فاعلة في تعزيز تماسك البناء الاجتماعي السويسري وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي للمنظومة الفيدرالية السويسرية، بحيث لا تُطرح على هذا الصعيد أية إشكاليات وأزمات وزارية تؤدي إلى عدم الاستقرار الوزاري كما هو معهود عادةً في ظل النظم البرلمانية للديمقراطيات الحديثة القائمة بصورة عامة.

وأما بالنسبة لأسباب نجاح التمثيل النسبي في سويسرا ، فيمكن إيجازه وتحليله من خلال القول بأن التمثيل النسبي في البلاد الصغيرة ، ذات التقاليد العريقة في الديمقراطية والتي وصلت إلى درجة عالية من التقدم والوعي السياسي وقد حلت مشاكلها بشكل كامل وتام ولا يقلقها أي شكل من أشكال التطرف اللهم إلاَّ النذر القليل, وفي بعض صور تافهة يمكن تجاهلها ولذا يمكن أن تقوم حكومات ائتلافية. بل قد يؤدي هذا النظام إلى عدم مسؤولية الحكومة في بعض الأحيان[٧]. وعليه، وبعد معالجتنا للعامل المتصل بواقع النظام الانتخابي النسبي وأثره المباشر على الائتلاف الحكومي في سويسرا. فإننا سنحاول في المبحث التالي التطرق إلى العامل الأبرز من بين العوامل والمعايير المؤثرة في تشكيل الحكومات الائتلافية في سويسرا، ويتمثل بظاهرة التعددية الحزبية القائمة على هذا الصعيد.

ثالثاً: أثر التعددية الحزبية وانعكاساتها المباشرة على تشكيل الحكومات الائتلافية

بداية لا بد من التأسيس على مسألة هامة تتعلق بصورة أساسية بطبيعة النظام السياسي السويسري من حيث كونه يُعتبر نظاماً محلياً قائماً على أسُس فيدرالية. ولتوضيح هذه المسألة وتفصيلها ارتئينا تقسيمها إلى شقين:

١ ـ نظام فدرالي:

وذلك لأن المقاطعات الأعضاء في الاتحاد تفقد شخصيتها وتكون لها جميعاً شخصية واحدة في مواجهة العالم الخارجي ويمثلها الهيئة المركزية للدولة الاتحادية. وإذا كان النظام الفيدرالي عادةً ما يقوم في البلاد ذات المساحات الواسعة مترامية الاطراف، فإن الاتحاد السويسري مساحته صغيرة وعدد سكانه قليل إلا أن أسباب تطبيقه للنظام الفيدرالي تتمثل في تعدُّد شعوب هذا البلد وتعدُّد لغاتهم وديانتهم وتقاليدهم، حيث تحتفظ كل مقاطعة بقسط كبير من السيادة الداخلية والاستقلال حتى تتمكن شعوبها من العيش وفقاً لتقاليدها التي اعتادها مع عدم الاخلال بالقواعد التي تحقِّق وحدة الاتحاد وأمنه.

٢ ـ نظام مجلسي:

إذ أن نظام حكومة الجمعية النيابية يعتمد على ركنين أساسيين وهما:

---

(٧) هذا التصور الذي وضعناه في هذا الإطار يتماشى ويتفق مع ما ذهب إليه كل من: د. سعاد الشرقاوي ود. عبد الله ناصف في مؤلفهم : «نظم الانتخابات في العالم وفي مصر، دار النهضة العربية، م. عبير للكتاب، القاهرة ١٩٨٤, ص ١٣٠.

• **الركن الأول: سيطرة السلطة التشريعية** . ويظهر ذلك في عناصر ثلاثة هي:

أ – اختيار أعضاء السلطة التنفيذية بواسطة التشريعية.

ب – مراقبة السلطة التشريعية لأعضاء السلطة التنفيذية وتوجيههم.

ج – حق السلطة التشريعية في عزل أعضاء السلطة التنفيذية وإقالتها.

وفي الاتحاد السويسري يتوافر العنصران الأول والثاني، أما العنصر الثالث فقد حلَّ محلّه عدم تجديد انتخاب أعضاء السلطة التنفيذية وعدم الموافقة على مقترحاتهم وقراراتهم والاعتمادات المالية التي يطلبونها ، وهذا يُعتبر قيداً على السلطة إن لم يكن عزلاً قانونياً ، كما أن عدم التجديد يُعتبر بمثابة عزل عن المدة التالية التي كان من الممكن أن تتجدد لأعضاء الهيئة التنفيذية(٨).

• **الركن الثاني : جماعية القيادة.**

وهذا الركن يتوافر بالكامل وبصورة فعلية ومثالية ، حيث أن الجماعة هي القائد وهي ممثلة في المجلس الاتحادي الذي سيقوم بدور رئاسة الاتحاد الفيدرالي.

ومن هذا المنطلق, فإن عامل النظام الدستوري القائم في سويسرا استناداً لقواعده وآلياته الديمقراطية وخاصة تلك المتعلقة: بطبيعة النظام الانتخاب النسبي المعتمد, وكذلك الأمر بالنسبة للفدرالية السياسية القائمة على هذا المستوى الدستوري، فإنها تشكل بمجموعها عوامل بروز فكرة المشاركة الديمقراطية الواسعة والمُعبَّر عنها بظاهرة التعددية الحزبية في سويسرا. هذا النظام الحزبي في سويسرا يتمتع بذاتية مستقلة تميّزه عن باقي الأنظمة الحزبية ، ويُعتبر المجلس الفيدرالي الحاكم في سويسرا مرآة صادقة لصورة تحالف الأحزاب السياسية ، ويرجع ذلك لعدم قدرة أي حزب بمفرده على تحقيق الأغلبية الكاملة من المقاعد البرلمانية وذلك لأن نظام التمثيل النسبي المتبع في الانتخاب للمجلس الوطني، يُعطي كل مقاطعة عدداً من المقاعد تتناسب مع عدد سكانها ، ولذلك فإن هذا النظام في الانتخابات واختلاف عدد سكان المقاطعات لا يُتيح الفرصة لحزب مُعين لينال أغلبية كبيرة.

وسنعرض في هذا المجال لنقطتين هامتين وهما:

أ ـ أهم مميزات النظام الحزبي في سويسرا:
ويمكن إجمالها في خمس نقاط أساسية:

---

(٨) د. محمود محمد حافظ: «الوجيز في النظم السياسية»، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٦، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

١ ـ مشاركة جميع الأحزاب السياسية في الحكم[٩]. بحيث يُشارك كل حزب في البرلمان بما يتناسب مع قوته، مما أدّى إلى تمتع النظام الحزبي بسويسرا بنوع من الثبات والاستقرار والارتفاع عن الصراعات الحزبية.

٢ – ارتباط وجود الأحزاب وتغيُّر قوتها بالقوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية للجماعات التي يتكون منها المجتمع السويسري[١٠].

٣ – تعاون الأحزاب السياسية بصورة مذهلة الكبيرة منها والصغيرة مع كفالة حرية الرأي للجميع.

٤ – استفادة النظام الحزبي من التزام الدولة بمبدأ الحياد في الصراعات الدولية[١١].

٥ – إيجابية المشاركة الشعبية للسويسريين، مما جعل للشعب الكلمة الأخيرة بين الأحزاب السياسية في حالة الخلاف، مما ادّى إلى سرعة زوال هذا الخلاف وعدم تكراره، وبحيث أصبح كل حزب لا يُنافس الحزب الذي خلا أحد مقاعده بل يقوم الحزب الذي خلا مقعده بترشيح بديل إلاَّ في حالة تغيير القوة السياسية للأحزاب.

ب ـ أثر النظام الانتخابي في فوز الأحزاب بمقاعد البرلمان:

ويبدو أثر التمثيل النسبي في مساعدة تمكين الأحزاب الصغيرة من الفوز ببعض المقاعد في البرلمان (الجمعية الفيدرالية) وذلك لأسباب ثلاثة نوجزها بالآتي وهي:

١ – إن نظام الانتخاب لا يُحدِّد عدداً من الأصوات يجب حصول الحزب عليها كحد أدنى لحصوله على المقاعد البرلمانية التي تتناسب وقوته.

٢ – ظروف المجتمع السويسري من حيث تعدد فئاته ولغاته وديناته وتقاليده، يُعتبر عاملاً أساسياً في تعدد الأحزاب.

---

(٩) تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن ظاهرة التعددية الحزبية في سويسرا هي بازدياد مستمر وخصوصاً منذ العام ١٩٧٩، وهذه الأحزاب القائمة هي: الحزب الديمقراطي المسيحي – الحركة الجمهورية – الحزب الوطني العامل – الحزب الانجيلكاني – الحزب الشعبي السويسري – الحزب الراديكالي الديمقراطي – عصبة الاستقلال – حزب الأحرار الديمقراطي – الحزب الاشتراكي الديمقراطي – الحزب الاشتراكي الذاتي – الحزب الشيوعي.

(١٠) مثال ما حدث عقب انتخابات عام ١٩١٩، حيث ظهر حزب الفلاحين والحرفيين والبرجوازيين وشغل المركز الرابع بين الأحزاب السياسية الكبرى بدلاً من حزب الأحرار الذي تأخر مركزه. يُراجع في هذا المجال: د. فرناس عبد الباسط البنّا: «رئاسة الدولة في الاتحاد السويسري»، الطبعة الأولى، (بدون ناشر)، ١٩٨٥/١٩٨٦, ص: ٤٨.

(١١) يُراجع جورج آرثر كودينج ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ – ٢١١.

٣ – حرية الناخب السويسري تجاه القوائم التي تعدها الأحزاب ، حيث أنه مخصّص له عدد من الأصوات مساوٍ لعدد المقاعد المخصَّصة للمقاطعة، ولا يقتصر دوره على قبول أو رفض قائمة أحد الأحزاب بل يمتد للتعديل في هذه القائمة بشطب أحد الأسماء ووضع اسم آخر من ذات الحزب أو من حزب آخر. كما أن الحزب يملك أن يضع اسم أحد مرشحيه مرتين في القائمة لتميّزه بعدد أكبر من الأصوات خاصة في المقاطعات التي يضمن فيها هذا المرشح عدداً كبيراً من أصوات الناخبين... ولكن حرية الناخب فوق كل اعتبار حيث يمكنه أن يشطب هذا الاسم إذا لم يوافق عليه.

وبالمقابل يبدو تطبيق ظاهرة نظام الاقتراع النسبي في سويسرا، قد ساهم بصورة فعّالة في إعادة إحياء أحزاب يمينية محافظة قديمة كانت قائمة سابقاً في سويسرا كأحزاب الفلاحين والاقطاعيين والبرجوازيين ، وكذلك الأمر فقد أدى اعتماد مثل هذا النظام الانتخابي في سويسرا إلى إقامة حركات يمينية محافظة جديدة على الساحة السياسية السويسرية متمثلة بظهور حركات زراعية عديدة ومختلفة على هذا الصعيد. ويعود السبب في ذلك إلى التوجُّه السياسي للفلاحين السويسريين القاطنين في الأرياف عموماً، ومنذ نشأة واعتماد هذا النظام التمثيلي النسبي في سويسرا، إلى المواجهة والتصادم في طروحاتها الإيديولوجية والسياسية مع طروحات الأحزاب والقوى السياسية الليبرالية القائمة على المسرح السياسي السويسري، الأمر الذي دفعها في ظل هذه العوامل مجتمعة إلى إعادة إحياء أحزاب يمينية محافظة قديمة كأحزاب الفلاحين والاقطاعيين والبورجوازيين عبر اندماجها العملي في صفوفها ، وكذلك الأمر كان حافزاً إيجابياً لها في تأسيس حركات سياسية وأحزاب يمينية محافظة جديدة تعبّر عن خُلاصة طروحاتها الإيديولوجية المختلفة، فكانت ظاهرة بروز الحركات الزراعية القائمة حالياً في سويسرا.

ويبدو في هذا المجال بأن الأستاذ «موريس دوڤرجيه» في مؤلفه «الأحزاب السياسية»، قد عالج بصورة واضحة واقع التمثيل النسبي المطبق وانعكاساته على ظاهرة بروز التعددية الحزبية في أنظمة البلدان السكندينافية وخصوصاً منها سويسرا وكندا. إذ أننا في هذا الإطار نؤيده فيما ذهب إليه من تحليل ومعالجة لظروف ونشأة الأحزاب الزراعية المحافظة في كلا النموذجين (سويسرا وكندا)، من خلال إبراز العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذا الأمر، والتي تتماشى وتتفق مع ما ذهبنا في تحليله ومعالجته أعلاه. إذ يطرح الأستاذ ديڤرجيه في هذا المجال التساؤل التالي: لماذا استطاع الفلاحون في هذين البلدين (أي سويسرا وكندا) إنشاء حزب سياسي مستقل والسير به ، في حين أنهم لم يقدروا على ذلك في البلدان الأخرى؟؟ وتأتي الإجابة والمعالجة واضحة ، وذلك من خلال قوله: «[...] في اسكندينافيا، تُعزى الظاهرة إلى الأعراف الموروثة التاريخية. ففي القرن التاسع عشر، اتخذت المعارضة «محافظون – ليبراليون» شكل تصادم بين «المدن والأرياف»، كانت الأرياف فيها أقرب إلى اليسار من المدن، وذلك بعكس ما كان عليه الحال في أماكن أخرى. وفي هذا دلالة على تركيب اجتماعي ، لا يزال بدائياً، مرتكز على تطور صناعي ضعيف جداً (فالثوارت الأولى كانت تقوم على يد عصابات فلاحين Jacqueries). وهكذا قاوم حزب الفلاحين القوي إلى حدٍّ ما السادة الاقطاعيين

وبورجوازيي المدن. ولكن تطور حزب ليبرالي ريفي، ثم حزب اشتراكي، دفع بالحزب الفلاحي إلى المحافظة حيث وقف إلى جانب أخصامه القدماء. وفي آخر القرن التاسع عشر، اتجهت الأحزاب الفلاحية القديمة لكي تصبح أحزاباً محافظة خالصة وبسيطة إمّا عن طريق استبعاد اليمين القديم ، وإما بالاندماج فيه. إلاّ أنها ظلّت لها بقايا إرث سياسي قديم ومستقل، لعبت بدون شك، دوراً في ظهور الحركات الزراعية من جديد ، وذلك عندما ساعد نظام الاقتراع النسبي التعددية» [١٢].

ومن هنا يبقى أن نُشير إلى عامل أخير مُرتبط بصورة عضوية بواقع التركيبة التعددية للمجتمع السويسري استناداً لظاهرة تقسيماته الفيدرالية المكرَّسة دستورياً، وتأثيراتها العملية في تشكيل الحكومات الائتلافية في سويسرا بصورة عامة، وذلك من خلال ما سنورده من معالجة وتفصيل في إطار المبحث التالي.

رابعاً: العوامل المتصلة بتركيبة المجتمع السويسري.

أ ـ الأمة السويسرية وعناصر تشكيلها.

(١) تحت هذا العنوان الكبير حقيقةً، لا بد من التأسيس بدايةً بالقول بأن سويسرا تاريخياً هي عبارة عن بلاد جبلية ، تضم أهم مسالك جبال الألب وجزءاً من جبال الـ«جورا» مع الهضبة التي تقع بينهما . إنها محاطة من جميع جهاتها ببلاد فرنسية، وألمانية ، وإيطالية. وهي بمثابة «ملتقى» لغات هذه البلاد الثلاثة. «فإن ٧٤ في المائة من سكانها يتكلمون باللغة الألمانية، ويتكلم ٢١ في المائة منهم بالفرنسية ، و٤ في المائة منهم بالإيطالية» [١٣]. وفضلاً عن ذلك، يوجد في سويسرا منطقة صغيرة، يتكلم سكانها بلغة خاصة، تُعرف باسم الـ«رومانش»، وهي شديدة القرابة من اللغة اللاتينية. إلاّ أن عدد هؤلاء لا يتجاوز الواحد في المائة من مجموع السكان.

ثم إن جميع سكان سويسرا يعيشون تحت راية دولة اتحادية صغيرة. ومن المعلوم أن هذه الدولة التزمت سياسة «الحياد الدائم» منذ عدة أجيال... وجميع الدول الأوروبية حبَّذت وأيدت هذا الحياد، ولم تحاول واحدة منها الاخلال به في وقت من الأوقات.

(٢) إن أوضاع الدولة السويسرية هذه ، تُثير مسائل عديدة:

لماذا لم تتفكَّك أوصال هذه الدولة، كما تفككت أوصال الامبراطورية النمساوية والسلطة العثمانية ؟ كيف بقيت متحدة، على الرغم من تعدُّد لغات سكانها وتنوع قومياتهم، وعلى الرغم من شدة التيارات القومية التي عصفت بمعظم البلاد المجاورة لها؟ لماذا لم تتقاسمها الدول المجاورة ،حسب علاقات لغاتها؟

---

(١٢) موريس ديفرجيه: «الأحزاب السياسية»، مرجع سابق، "أنماط الأنظمة التعددية"، ص ٢٤٤.

(١٣) أبو خلدون ساطع الحصري: «ما هي القومية ؟ أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات».، مرجع سابق، ص ٨٦.

لماذا لم تتجزَّأ إلى دول عديدة، حيث تكون كل واحدة منها وحيدة اللغة؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة، تقتضي ملاحظة خصائص البلاد الجغرافية وأوضاعها الاستراتيجية من ناحية، وتطلبات التوازن الدولي من ناحية أخرى. فإن خصائص جغرافية سويسرا – الطبيعية والاقتصادية والبشرية – تجعل من المستحيل تجزئتها إلى دول عديدة. وأما اقتسامها بين الدول المجاورة لها فيصطدم بمشاكل دولية هائلة، ويخل بالتوازن القائم بينهم إخلالاً خطيراً وبناءً على هذه الملاحظات الجغرافية والاستراتيجية ، اتفقت كلمة الدول المذكورة على أن بقاء سويسرا على حالها، كدولة «عازلة»، و«محايدة» بين الدول الكبيرة ، أوفق لمصلحة الجميع، من كل الوجوه. ولهذا السبب، لم تحاول دولة من الدول المذكورة إلحاقها ببلادها، ولا طالبت باقتسامها مع جيرانها. فتوصل السويسريون إلى إيجاد نظام حكم خاص بهم، يضمن لجميع طوائف السكان «التعايش والتآزر»، مع المحافظة على ما لكل منها من لغة وثقافة وخصائص تمام المحافظة ، كما سيتضح من التفاصيل التالية:

(٣) «إن الجبال التي تؤلف سويسرا كثيرة الفروع ومعقدة الشعاب. سفوحها المتشابكة تنقطع بكثير من الوديان العميقة التي تحتضن عدداً كبيراً جداً من البحيرات الصغيرة والكبيرة. وغني عن البيان أن كثرة البحيرات تدل على كثرة المناطق «شبه المقفلة»، التي لا يتصل بعضها ببعض إلاّ بمضايق عالية ووعرة. ولهذا السبب انقسم سكان هذه الجبال – من قديم الزمان – إلى جماعات صغيرة ، تعيش كل واحدة منها في منطقة خاصة بها، شبه منطوية على نفسها، ومستقلة عن غيرها. وعندما أخذت هذه الجماعات تشعر بضرورة التآزر والتكتل – لحفظ مصالحها الحيوية – سلكت سبيل التحالف الحر والمحدود ، المجرد من نوازع التغلب والتسيطر والاستغلال»[١٤].

بدأ التحالف السويسري، بتحالف ثلاثة وديان. ثم صار يتوسع وينتظم ويتقوّى تدريجياً، وتطور كثيراً طوال قرون عديدة، دون أن يتعرض إلى تأثيرات وتعقيدات خارجية ، إلى أن وصل إلى الشكل الذي يلائم خصائص البلاد، يضمن حاجاتها ، بأحسن الصور وأمثلها.

(٤) ومما يجب ملاحظته في هذا المضمار، أن تشكيلات الكانتونات وتقسيماتها راعت مقتضيات اللغات، إلى أقصى حدود الامكان: فأكثر من أربعة أخماس الكانتونات الحالية «وحيدة اللغة». وأما تعدد اللغات ، فينحصر في أربعة كانتنات، من بين الخمسة والعشرين. إن كانتون برن – من جملة هذه الكانتونات الأربعة – أكثرية بسكانها المانية اللغة، وأقليتها فرنسية اللغة. وفي هذا الكانتون توجد منطقة صغيرة، تقع على جبال «جورا»، يتكلم سكانها باللغة الفرنسية.

«وقد قامت في هذه المنطقة، على الرغم من صغر رقعتها، حركة قومية تهدف إلى فصلها عن كانتونها الحالي، لتُصبح كانتوناً مستقلاً داخل نطاق الاتحاد

---

(١٤) محمود لواساني: «سويسرا الحضارة الصامتة»، مؤسسة دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان، ١٩٩١، «الفصل الثاني: المجتمع السويسري»، ص ٦٥ وما يليها.

السويسري. وهذه الحركة – التي تُعرف باسم «الحركة الجوراسية» أخذت تزداد نشاطاً منذ عشر سنوات: إنها تنظم كل سنة – في وقت معين – مظاهر سلمية، لتكرار المطالبة بفصل المنطقة عن كانتون برن»[١٥].

(٥) ومن الأمور التي لا يمكن انكارها: أن ميول وعواطف الطوائف الثلاث من السويسريين، لا تسير في اتجاه واحد: بل أن عواطف أهالي «سويسرا الإيطالية» تتوجه بشدة نحو إيطاليا، وميول وعواطف «سويسرا الرومانديةً» تتوجه نحو فرنسا, كما أن ميول وعواطف «سويسرا الألمانية» لا تخلو من التوجه نحو ألمانيا.

إن هذه الاختلافات العاطفية كانت قد اشتدَّت وظهرت إلى العيان ، بوجه خاص، خلال أحداث الحرب العالمية الأولى، حيث صارت كل طائفة ترتاب بميول ونوايا الطائفة الأخرى. وقد حدث من جرَّاء ذلك أزمات ومشاكل خطيرة شملت شؤون الجيش وبعض قادته، والحكومة الاتحادية لم تستطع أن تتغلب على تلك المشاكل والأزمات، إلاّ ببذل جهود شاقة.

ومن هذا المطلق، يتبيَّن من كل ما سبق : أن سويسرا دولة، لا أمّة. هي تضم عدّة قوميات، سلسلة طويلة ومتشابكة من العوامل والظروف الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية، أجبرتهم على «التعايش والتآزر» تحت راية دولة اتحادية، وفق نظام مُمعن في المرونة والحرية الشعبية. فأحوالها لا يُمكن أن تتخذ ذريعة للتقليل من شأن اللغة في حياة الأمم والدول. بل بعكس ذلك، إنها تعطي أدلة عديدة، على أهمية اللغة في هذا المضمار، على الرغم من مُعضلة العوامل المؤثرة في أوضاعها الحالية.

ب ـ ديمقراطية القاعدة

إن الاستقلال الداخلي والحكم الذاتي للوحدات المحليّة يُشكل جوهر الديمقراطية السويسرية التي يقوم نظامها السياسي على أقصى حدود اللامركزية المتمثلة في ديمقراطية الكومون قبل الدويلة وفي ديمقراطية الدويلة قبل الاتحاد, أي أن الأصل هوالحكم الذاتي للمجموعات المحلية، وبالعكس فإن تصور نظام المركزية بالنسبة إلى السويسريين ليس سوى إسفين يدق في وحدة أمة يرتكز توازنها من جهة على احترام التعددية، كما يرتكز من جهة أخرى على انطلاق القدرة السياسية من الإرادة الشعبية صعوداً من أسفل إلى أعلى (خلافاً لما نراه في النظم الأخرى حيث تُلقي القدرة بظلالها من أعلى إلى أسفل). وهذا المُعطى الديمقراطي للقاعدة الشعبية السويسرية تعكس مدى قوّة الائتلافات الحكومية القائمة على مستوى الهرمية السياسية الفدرالية للدولة السويسرية.

والشيء نفسه يُقال بالنسبة للمؤسسات حيث تتشكَّل المصالح العامة والوزارات على نسق المؤسسات والوزارات المحليَّة وتبعاً لها. ولكن الشرط الأساسي لتحقيق هذه الديمقراطية الرائعة هو عدم توسيع رقعة الكومون ، ففي الكومون يُمكن أن يعرف الناس بعضهم بعضاً ويمكن أن تتحد معالم القضايا التي

---

(١٥) أبو خلدون ساطع الحصري: المصدر نفسه، ص ٨٨.

يجتمع الناس لاتخاذ القرارات بشأنها، وكلٌّ يعرف أبعاد القضية المُتنازع عليها. إذن يجب أن يعرف كل فرد وهو يدلي بصوته جوهر القضية التي يصوّت لها وأن يعتبرها جزءاً منه ويعتبر نفسه جزءاً منها.

وبالمقابل تجلت معاني هذه الديمقراطية "في البيان الذي وجهته حكومة دويلة «الغريزون» (Grisons) بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٤٣ وهي تطالب المسؤولين عن إدارة الكومونات بالتوعية المدنية لدى الجيل بقولها: «إن الكومون هو النموذج الأمثل والأوفى للنظام الديمقراطي. إن المساحة المحدودة للكومون هي الحقل الأنسب لتطبيق الديمقراطية المباشرة، حيث يُشارك كل مواطن شخصياً في اتخاذ كافة القرارات التي تهم المجموعة ، وحيث يتم انتخاب جميع الأجهزة الحكومية بواسطة الشعب مباشرة. فهنا يحسّ الفرد بمعنى القرار الذي يتخذه،كما يستطيع هنا أيضاً وبتجربته الشخصية التعرُّف على نتائج التصرف الذي يبدر منه»"(١٦).

وحول جذور الديمقراطية وعوامل نشوئها في سويسرا، قد يظن البعض أن ظهور البروتستانتية عام ١٥٣٦ على يد الداعية كالـڤين Calvin – الذي انطلق بدعوته من مدينة جنيـڤ - كان السبب ، أو احد الأسباب الرئيسية، في ديمقراطية الشعب السويسري، ذلك أن دعوته بدأت بالعمل على تحطيم قيود التبعية بدءاً بسلطة الكنيسة المقدسة وانتهاءً بظهور مذهب البروتستانت المنشق عن الكنيسة الكاثوليكية . إلا أن الواقع يدحض هذا الرأي، ذلك أن دعوة كالـڤين لم تكن سبباً وعلة لديمقراطية هذه البلاد، بل لعلها على العكس كانت نتيجة ومعلولاً لأسباب الفكر الديمقراطي الحرّ لدى الشعب السويسري الذي مارس حريته الديمقراطية قبل ظهور «كالـڤين» بقرون؛ ولا أدل على ذلك من أن القرى والمحافظات الجبلية النائية التي تُدين بالكاثوليكية عرفت نظام حكم الشعب بواسطة الشعب في أكثر صوره تطرُّفاً قبل «كالـڤين» بعشرات السنين ، واستمرت على ذلك بعد كالـڤين أيضاً دون أن يكون له دور في تكوين نظامها الديمقراطي الذي كانت عليه قبله رغم كاثوليكيتها قبله وبعده. ويبدو في هذا المجال أن الاستاذ «توماس فلاينر»، في إطار وضعه لفرضياته الثمانية حول الفدرالية والديمقراطية في النظام الدستوري الأوروبي، قد نجح حقيقةً في فرضيته الأولى التي وردت تحت عنوان: «LE DÉFI DE la nation composeé» (تحديات الأمة المركبة), بتوصيف عراقة أصالة الثقافة الديمقراطية للشعب السويسري وارتباطها العضوي باحترام التاريخ السويسري، وتأثرها المباشر بالقيم والمفاهيم العالمية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن، وبمنطوق المبادئ الليبرالية للثورة الفرنسية. وذلك من خلال قوله الذي نؤيده في هذا الطرح:

«La Suisse se comprend comme une nation Composeé des peuples et des contons[…] et la nation Suisse forment un corps démocratique composé des différentes démocraties déjà existantes. Elle ne constitue ni une ethnie à l'origine de l'État Suisse comme c'est le cas

---

(١٦) محمود لواساني: «سويسرا الحضارة الصامتة»، مرجع سابق، ص : ٤٩ و٥٠, نقالً منه عن:

- André Siegfried: «La suisse, démocratie témoin», [طبعة نوشاتيل ١٩٦٩].

pour le peuple allemand, mais elle n'est pas non plus une nation dans son acception française, qui recoupe l'ideé d'un peuple uni et réuni par les valeurs Universelles de la Déclaration des droits de l'homme et du citoyen. Plutôt que des idéaux de la rèvolution française, la nation Suisse se réclame davantage du respect de l'histoire, de la démocratie de Concordance et du fédéralisme, se fondant sur le respect de la collectivité démocratique et de la tradition culturelle cantonale. […]»[17]

«سويسرا تتألّف من أمّةٍ مركبة من شعوب ومن كانتونات [...] والأمة السويسرية تشكِّل جسماً ديمقراطياً مؤلَّفاً من ديمقراطيات مختلفة كانت موجودة في السابق. هي لا تؤلِّف أبداً إثنية متأصلة بالدولة السويسرية مثل حالة الشعب الألماني، لكن هي لا تعدو أكثر من أمة تُراعي النمط الفرنسي، الذي يربط فكرة الشعب الواحد والمتحد بالقيم والمفاهيم العالمية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن . وأيضاً بمبادئ الثورة الفرنسية ، الأمة السويسرية تُعلن أكثر عن احترام التاريخ، والديمقراطية التوافقية والفدرالية، وهي مؤسسة على احترام الجماعة الديمقراطية والتقاليد الثقافية الكانتونية. [...]»

استنتاجات:

نأمل اخيرا"، وعبر التماس المشهد الديمقراطي السويسري بتفاعلاته الوفاقية على مستوى المنظومة السياسية ، ان ينعكس هذا الامر على مستوى التفاعل والحوار الوطني العام الحاصل حاليا" في اروقة المجلس النيابي بدعوة من رئيسه الاستاذ نبيه بري،والذي يجمع الاقطاب السياسية الرئيسية ورؤساء الكتل النيابية ، وذلك من خلال تلقف الاطراف بجدية تامة وصادقة طبيعة المطالب المعيشية والاقتصادية المحقة والعادلة للشعب اللبناني بكافة فئاته ومكوناته وشرائحه التي عبر عنها بقوة الحراك المدني الاخير، بحيث تعكس حقيقة الافلاس السياسي العام الحاصل في المعالجات الواقعية لحل الازمات والتحديات على الصعد كافة.وبالتالي السعي الجاد والدؤوب عبر خطوات جريئة تعكس في مضمونها تطوير في الممارسة الطائفية باتجاه البدء بإعمال الإصلاحات السياسية التي عنتها وثيقة الوفاق الوطني ، وذلك يتجسد باللبنة الاصلاحية الاولى التي تتمثل بتشكيل حكومة وفاق وطني جامعة لكافة اطياف وشرائح المجتمع السياسي اللبناني ، طبقا" لمندرجات نص المادة ٩٥ من الدستور اللبناني المعدل بموجب وثيقة الطائف ، والتي يلقى على عاتقها تنفيذ باقي بنود إصلاحات الطائف . بدءا" بتشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية ، وصولا" الى مشروع وطني متكامل للإصلاح السياسي والدستوري يهدف الى الغاء

(17 **Thomas FLEINER : Op. cite, P: 379-380**

الطائفية السياسية على مراحل. بما يتيح هذا الامر بالانتقال بالمجتمع والدولة من واقعها العائلي الفئوي والطائفي ،الى المجتمع السياسي والدولة المدنية الليبرالية التي تضمن الرعاية الاجتماعية والعدالة والمساواة في حقوق المواطنية للجميع دون استثناء ...